تجار يسحبون العملة الصعبة من البلاد

خبراء: عمليات تهريب وغسيل اموال بسبب الاوضاع المتدهورة في المنطقة

بغداد/ متابعة المدى

دعا مختصون في الشأن الاقتصادي الى إخراج البلد من طائلة البند السابع المفروض عليه من قبل الأمم المتحدة من أجل منح التاجر حرية التعامل مع المصارف العالمية الرصينة والمعروفة في عملية تحويل الأموال (الحوالات) عند استيرادهم السلع من الخارج، خشية تعرض الدينار الى غسيل الاموال او الاختلاس من قبل المصارف الوهمية وغير الرسمية الموجودة في أغلب دول العالم، داعين خلال حديثهم ل(الوكالة الاخبارية للانباء)الى التحرك نحو الأمم المتحدة لرفع البند السابع وفي الوقت نفسه اعلن البنك المركزي امتلاكه احتياطيات كبيرة من العملة الصعبة لمواجهة وقالت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب نورة سالم: إن المصارف العالمية المعروفة لا تتعامل مع التجار العراقيين كونهم يتعاملون بمبالغ كبيرة والعراق ما زال منطوياً تحت طائلة البند السابع، فانهم يخشون من التعامل مع دول خاضعة لهذا البند.

وأضافت سالم بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) هناك قرار جريء صدر من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بتأسيس مصرف مساهم تشارك به المصارف المحلية والعالمية من أجل تسهيل عمل التجار والمستثمرين في عملية نقل المبالغ الكبيرة من والى العراق، داعية الى ضرورة تطبيقه من أجل حماية الأموال المحلية من الضياع وطالبت سالم البنك المركزي على الأموال التي تخرج الحكومة ومجلس النواب بالتحرك نحو رفع ما اسمته بـ"ظلم البند السابع" عن العراق كون هناك أمور كثيرة لدى العراق متوقفة بسبب هذا الفصل المفروض علية من قبل الأمم المتحدة.

وتابعت: ان التاجر العراقي له دور كبير في عمليات تبييض للأموال العراقية كونه يتعامل مع مصارف غير رسمية بسبب الفصل السابع المفروض على العراق من جهته استبعد عضو اللجنة الاقتصادية النائب قصي جمعة حدوث حالات غسيل للأموال العراقية خلال الفترة الحالية ولاسيما في بغداد كون هناك رقابة شديدة من قبل البنك المركزي على الأموال التي تخرج وتدخل الى البلاد، بيد أنه تخوف من تعرض أموال التاجر العراقي للاختلاس. وقال جمعة بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): عقد اجتماع موسع مابين اللجنة الاقتصادية النيابية وقسم تبييض الأموال التابع الى البنك المركزي، وأفادنا رئيس جهاز البنك المركزي بمعلومات وافية ووضع المعالجات الكافية لظهور اية حالة من حالات غسيل الأموال او ماشابه ذلك .مؤكداً عدم وجود ظاهرة لعملية تبييض الأموال بل هناك عمليات لاستنزاف العملية الصعبة من العراق كالتجار الايرانيين والسورين نتيجة تدهور عملتهم بسبب الاضطرابات السياسية التي يعيشونها، مبيناً: هناك تجار من سوريا وايران يقومون بسحب الدولار من المصارف العراقية والأسواق المحلية مما أدى الى استنزاف للعملة الصعبة في العراق. بينما دعا الخبير الاقتصادي باسم جميل الى ضرورة تعامل التاجر العراقي مع المصارف العالمية الرصينة والمعروفة في تعاملاتها المالية من أجل حصوله على ضمانات مالية في ظل عمليات تهريب وغسيل الاموال، نتيجة الأوضاع السياسية المتدهورة في المنطقة، ولاسيما في سوريا وايران.

وقال جميل بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : ما زال العراق تحت البند السابع مما جعل التاجر مقيدا من التعامل مع المصارف العالمية في عملية تحويل امواله من خلال استيراده للسلع والبضائع من الخارج، بالرغم من أن المصارف العالمية تمنح الضمانات لدخول بضائع مطابقة المواصفات وكونها ترفض التعامل بمبالغ تستورد بها بضائع رديئة قبل شحنها ، داعياً الى ضرورة رفع البند السابع عن العراق لتسهيل التعاملات المالية مع المصارف العالمية.

وأضاف انطون : أن الاعتمادات المصرفية هي شكل نظامي تضمن للتاجر والمصدر تسليم المبالغ مقابل شحن السلع والبضائع وفق المواصفات، مشيراً الى أن التاجر العراقي الآن يدفع قسما من مبالغه او كلها الى المجهز وتشحن بضاعته دون وجود ضمانات ورقابة على نوع البضاعة المستوردة الى الداخل وبالأخص مع ايران مما تؤدي الى عمليات غسيل الأموال وعمليات أخرى خارجة عن القانون.

من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة مصرف الاقتصاد حسام عبيد على أهمية رفع العراق عن طائلة البند السابع كونه سيمنح للمصارف العراقية حرية التعامل مع المصارف العالمية.

وقال عبيد بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن العراق ما زال مكبلا بالبند السابع من قبل الأمم المتحدة مما أثر على عمل المصارف العراقية كونه اعطى سمعة سيئة في عملها الخارجي والدولي، مما أدى الى رفض المصارف العالمية للتعامل مع المصارف العراقية والتاجر العراقي عن استيراده للبضائع من الخارج. داعياً الى ضرورة إخراج العراق عن الفصل السابع كونه يمنح حرية التعامل مع المصارف العالمية ولاسيما الدول الممثلة بمجلس الأمن الدولي، داعياً الى التحرك نحو رفعه من أجل النهوض بالاقتصاد العراقي وتطوير عمل المصارف العراقية.

الى ذلك أكد البنك المركزي عن امتلاكه احتياطيات كبيرة من العملة الصعبة لمواجهة ظاهرة الطلب عليها، مبينا أن هناك عوامل داخلية وخارجية وراء هذه الظاهرة.

وقال البنك في بيان صدر امس إنه "يمتلك من الاحتياطيات الأجنبية الكبيرة ذات المقدرة العالية في مواجهة أي احتمالات يسببها تنامي ظاهرة الطلب على العملة الأجنبية استناداً إلى وسائل السياسة النقدية المتوافرة في السيطرة على مناسيب السيولة والتدفقات النقدية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي المنشودة.

وأضاف البنك أن "ظاهرة الطلب العالي على العملة الأجنبية في نافذة البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار خلال الأسابيع الأخيرة، ارتبطت بتعاظم النفقات العامة وانعكاسها على سلوك الطلب الفردي في السوق على العملة الأجنبية والذي يمثل بذاته طلباً محلياً على سلع وخدمات ومنافع خارجية".

وتابع البنك أن "الأوضاع والتعقيدات الإقليمية في بعض البلدان المحيطة بالعراق وما تتعرض إليه من إشكالات في علاقاتها الاقتصادية الدولية قد ألقت هي الأخرى بضلالها في تشكيل تيارات إضافية غير مباشرة في الطلب على العملة الأجنبية من خلال التداخل التجاري الإقليمي وسبل تمويله المختلفة". وكان البنك المركزي قد كشف في السادس من كانون الثاني ٢٠١٢، عن ارتفاع احتياطياته من العملة الأجنبية إلى ٦٠ مليار دولار للمرة الاولى في تاريخ العراق، بعد أن كانت خلال عام ٢٠١٠ قد وصلت الى ٥٨ مليار دولار. وأكد نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح، في التاسع من كانون الثاني ٢٠١٢، أن ارتفاع سعر الصرف للدولار أمام الدينار في الأسواق المحلية إضافة إلى ارتفاع مبيعات البنك المركزي من العملة الصعبة، يعود إلى تمويل تجارة دول الجوار من قبل التجار العراقيين.

ويعقد البنك المركزي جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف المحلية التي تقوم بتمويل التجار من القطاع الخاص، باستثناء أيام العطل الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزادات، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي، أو على شكل حوالات مباعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة.

برلماني: تخصيص ٨٠٠ مليار دينار لأمانة بغداد

□ بغداد/ وكالات

أكد عضو مجلس النواب احسان العوادي أن مخصصات أمانة بغداد المالية ضمن موازنة العام الحالي تبلغ نحو ٨٠٠ مليار دينار.

وقال العوادي بحسب ○ الفرات نيوز□ إن "أمانة بغداد تأخذ مبالغ تمويل مشاريعها الاستثمارية من برنامج تنمية الأقاليم وموازنة البلاد المالية إضافة إلى مبالغ تخصص لمشاريع محددة".

وأضاف أن "أمانة بغداد ستخصص لها ٨٠٠ مليار دينار بشكل مباشر كما ستستلم مبلغا من تنمية الاقاليم في مجلس محافظة بغداد كما أن هناك مبالغ اخرى تخصص لأمانة بغداد من أجل مواضيع مهمة كموضوع القمة العربية وموضوع الاعمار في بغداد". وأشار العوادي الى أن "العام الماضي تم تخصيص مبلغ ٦٠٠ مليار دينار لأمانة بغداد من الموازنة المالية وتخصيصات اخرى بلغت ٤٠٠ مليار دينار"، متوقعا أن تتجاوز المبالغ المخصصة لأمانة بغداد لهذا العام عن العام السابق.

وتابع العوادي قائلا إن "من المؤكد أن هذه المبالغ لن تكفي لكن هناك مشاريع واستثمارات داخل العاصمة من الممكن اخذها بنظر الاعتبار كي تسد حاجتها .

الديوانية إنشاء مجمعات سكنية بتكلفة (٨٤) مليون دولار

□ الديوانية/ المدى

أعلنت هيئة استثمار الديوانية عن منح رخص استثمارية لإنشاء مجمعات سكنية في ناحية الشافعية وقضاء الشامية من محافظة الديوانية، وبتكلفة إنجاز تبلغ (٨٤)مليون دولار.

وقال مدير العلاقات العامة للهيئة ماجد المحنة لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) تم منح رخص استثمارية لشركتي الدانوب من إقليم كردستان وشركة إعمار بغداد العقارية لبناء مجمعات سكنية في ناحية الشافعية وقضاء الشامية من محافظة الديوانية، مشيراً الى أن تين الشركتين تعملان بشراكة معاً، حيث تبلغ تكلفة إنجاز المشروعين (٨٤)مليون دولار.

وأضاف المحنة: أن المشروع السكني في قضاء الشامية يتضمن إنشاء مجمع سكني ذا البناء الافقي وبواقع (٣٠٢)وحدة سكنية، بينما في ناحية الشافعية سيتم إنشاء مجمع سكني عمودي البناء وبواقع (٢٨٦)وحدة سكنية، مبيناً تسليم الأراضي لهذه الشركات والآن هم في مرحلة فحص التربة.

وأشار مدير العلاقات العامة في هيئة استثمار الديوانية الى أن الكثير من الشركات الاجنبية لديها الرغبة للاستثمار في المحافظة منها شركة تركية قدمت عروضها لإنشاء مجمع سكني في مركز محافظة الديوانية، إضافة الى هناك شركة برازيلية قدمت تصاميمها لإنشاء أكبر مشروع زراعي في المحافظة.

اللجنة المالية: نعمل على تقليل نسبة التضخم في الموازنة

□ بغداد/ المدى

كشفت اللجنة المالية في مجلس النواب عن عملها في تخفيض التضخم في موازنة عام ٢٠١٢ ،والذي تقدر قيمته بـ١٠ ترليون دينار، من خلال توسيع المشاركة الاستثمارية على حساب النفقات التشغيلية.

وقالت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب نجيبة نجيب بحسب (آكانيوز) إن "اللجنة المالية تعمل على توسيع خيارات التضخم في موازنة عام ٢٠١٢ من خلال العمل على منح الثقل للمشاريع الاستثمارية على حساب المشاريع التشغيلية وتقليل النفقات الحكومية الزائدة".

واضافت ان "التضخم قد تصل نسبته إلى ٢٠ ترليون دينار وهو يمكن معالجته من خلال تنفيذ الخطة الاستثمارية بشكل دقيق على ارض الواقع" مبينة ان "المشاريع الاستثمارية هي الحل الوحيد لتقليل النفقات من خلال برنامج استثماري طموح تعمل على انجازه الحكومة خلال موازنة عام ٢٠١٢".

وتابعت نجيب ان "اللجنة المالية ستركز في مشروع اقرار موازنة عام ٢٠١٢ على تفعيل القطاع الخاص وتنظيم دخول الصناعات الخارجية وعدم السماح للبضائع التي يمكن ان تصنع في داخل البلاد.

وتشهد البلاد أزمة سياسية فجرها القضاء العراقي بعد أيام من الانسحاب الأميركي، حينما اصدر مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، على خلفية اتهامات تتعلق بالضلوع في قيادة فرق إعدام والتعاون مع "الإرهاب" إضافة إلى سعي المالكي لعزل نائبه صالح المطلك.

ورفع مجلس النواب خلال الأسابيع الماضية جلساته لأكثر من مرة لعدم اكتمال النصاب القانوني بسبب استمرار مقاطعة جلساته من قبل أعضاء القائمة العراقية . واعلن البنك المركزي الثلاثاء الماضي، عن ان عجز موازنة عام ٢٠١٢ يبلغ ٢٠ ترليونا أي ما نسبته ١٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي، مؤكدا ان العجز في الموازنة افتراضي ويمكن معالجته من خلال استقرار اسعار النفط العالمية وبقائها فوق ١٠٤ دولارات.

والتضخم هو الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، وارتفاع الدخول النقدية، فضلاً عن ارتفاع التكاليف والإفراط في خلق الأرصدة النقدية. ويتوقع ان يزداد التضخم في موازنة عام ٢٠١٢ بسبب استمرار الاهتمام بالجوانب التشغيلية على حساب الشق الاستثماري من الموازنة.

واعلنت اللجنة المالية النيابية الاثنين الماضي إن العراق لن يحتاج إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي والذي من المؤمل أن يمنح العراق ٤ مليارات دولار، فيما أقرت الحكومة العراقية في اجتماعها الطارئ في (٥/ ١٢/ ٢٠١١) موازنة عام ٢٠١٢ بمقدار ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

وكالة الطاقة الدولية: انتاج النفط العراقي ارتفع ١٢% عام ٢٠١١

النفط الوطنية: ارتفاع صادرات حقول كركوك الى ٤٥٠ ألف برميل يومياً

□ بغداد/ متابعة المدى

وذكر تقرير الوكالة الدولية للطاقة ان "انتاج النفط في العراق ارتفع بمقدار ١٢٪ عام ٢٠١١ قياسا بالعام الذي سبقه لكن هذه الزيادة لم تنعكس على الصادرات بسبب ضعف البنى التحتية". وقدر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الصادر اواخر العام الماضي ارتفاع انتاج النفط في العراق خلال السنوات من ٢٠١٠ الى ٢٠١٦ بمقدار ١,٨٧ مليون برميل يوميا لتصل الى ٤,٣٦ مليون برميل باليوم ووصل انتاج النفط عام ٢٠١٠ الى ٢,٦ مليون برميل يوميا. وحذر تقرير وكالة الطاقة الدولية من ان "عدم الاستقرار السياسي في العراق قد يخلق حالة من البيروقراطية ويضع قيودا لوجستية وتنفيذية على قطاع النفط".

ووقع العراق خلال العام الحالي ٢٠١٠ عقودا عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

يذكر أن العراق يصدر نفطه من ميناءي البصرة وخور العمية في البصرة، ومن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وبالشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة نحو ٨٥٪، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك، وينتج العراق حاليا نحو ٢,٥ مليون برميل يوميا، ويصدر منها مليوني برميل يوميا إلى قرابة الـ٢٥ شركة عالمية الى ذلك .وأعلنت شركة نفط الشمال عن ارتفاع صادرات حقول نفط كركوك إلى ميناء جيهان التركي إلى ٤٥٠ ألف برميل يومياً، مرجحة وصول إنتاج الحقول الشمالية نهاية العام الحالي إلى أكثر من ٨٥٠ ألف برميل يومياً.

وقال مصدر مسؤول في الشركة إن عملية ضخ النفط من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي ارتفعت لتبلغ ٤٥٠ ألف برميل يومياً، بعد أن كانت ٤٠٠ ألف برميل في شهر كانون الأول الماضي، مبينا أن عملية الضخ تعتبر الأفضل خلال الشهر الحالي وفق المعدلات الطبيعية للتصدير.

واضاف المصدر ان العمل مستمر لرفع إنتاج جميع الحقول الشمالية خلال العام الحالي، مرجحا وصول إنتاج تلك الحقول بنهاية العام إلى أكثر من ٨٥٠ ألف برميل يومياً.

اعلنت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها ان انتاج النفط في العراق ارتفع بمقدار ١٢% عام ٢٠١١، محذرة ان يؤدي ذلك الىصص عدم الاستقرار السياسي داخل العراق في وضع قيود تنفيذية ولوجستية على القطاع النفطي فيما اعلنت شركة نفط الشمال عن ارتفاع صادرات حقول نفط كركوك إلى ميناء جيهان التركي إلى ٤٥٠ ألف برميل يومياً، مرجحة وصول إنتاج الحقول الشمالية نهاية العام الحالي إلى أكثر من ٨٥٠ ألف برميل يومياً.